

فإصلاح المرافق وتوفير الخدمات وتحسين سُبُل الحياة أُمور هينة ميسورة يمكن تنفيذها حتى إذا لم تتوافر لها كل الموارد المالية المطلوبة ولكن من المحال فعلُ ذلك بضمائر خَربَة لا ترى في الوطن غيرَ فريسةِ مَهيضَةِ الجناح وغنيمةٍ يتداعَى عليها اللصوص مثلما كان عليه الحال طوال ستة عقود مضت من تاريخه ومن المستحيل فعل ذلك بعقول جامدة يكسوها نظامٌ تعليمي فاشل بصدأٍ يجعلها عاجزةٍ عن إتقان أي عمل ناهيك عن التفكير السليم أو الإبداع أو التحديد.

٤. كشفت أحداث ثورة ٢٠١٠ يناير ٢٠١١ المجيدة ـ ولبالغ الأسف ـ عن جوانب سلبيةٍ كثيرة تعكسُ الخرابَ الأخلاقي الذي حاقَ بالأغلبية العُظمَى من الشعب المصرى التي صارت أقربَ ما تكون إلى قطعان السَفْلَة والأُوباش من البَشَرْ بعدما كانت مثالاً للرُّقي والتحضُّر والخَلَق القويم. وتتجلي فداحة هذا الخراب الأخِلاقي في سلوك ما يُسمى بالنخبة أو الصفوة من الشعب المصرى التي فضحت نفسَها بنفسِها أمامَ جمـوع المحبين والمُخلصين لهذا الوطن عندما سلكَت مسلك الذئاب وبناتِ آوي تجاهَ وطنِها في أُوْج محنته وأنشبَتْ مخالبها وأضفارها فِي هَويته وكيانه طمعا في الفوز بجزء من الغنيمة وإستلاب ما تصل إليها أيديها من مكاسب ومغانم انِيَّة أو مُقبلة. وهكذا شهدنا ـ ومازلنا نشهدُ ـ صراعَ الـذئاب مـن جميـع أطيـاف وطبقـات الشِعب دونمـا إسـتثناء على نصيبهم من الغنيمة تحت لافتات الحق التي لا يُرادُ بها إلا الباطل التي يستظلُّ بها المنتسبين إلى الإسلام من إخوان وسلفيين ومن الكارهين للإسلام من ليبراليين وعلمانيين ومن الطامعين في الوصول إلى سُدةً الحكم والرئاسة من كل حَدَّبٍ وصوب ومن الحالمين بتحقيق ماربهم الطائفية من الشيعة والمسيحيين ومن شباب الثورة الذين خانوا مبادئها وتخلوا عنها مقابل المال الحرام الذي أغدَقتُهُ عليهم القوي الداخلية. والخارجية المتآمرة سويا علي أمن وسلامة ووحدة وهوية هذا ًالـوطن والمكاسب الشخصية التي لوحت بها لهم والتي لا يعتقد بإمكان تحقَّقها على أرض هذا الوطن سِوى مَن رُزقَ بأحلام العصافير.

ه. إن وطأة العبء الذي تحمله على كاهِلها المؤسسة العسكرية الوطنية المصرية منذ تسلِّمها واجب إدارة شئون الوطن في ١١ فبراير ٢٠١١ الماضي أثقلَ وأكبرَ مِن أن تتحمله أو تقوم بأعبائه وحدها ومن الظلم على أى منصفِ أن يطالبها بالإستمرار في تحمُّله وحدها فضلاً عن حماقة مَنْ يعتقد بإمكان إستمرار الأحوال على هذا المنوال. فقد كشفت أحداثُ الشهور الأربعة والنصف الماضية عن جوانب الإنهيار الشامل في جميع جوانب الحياة بالوطن من جراء ثلاثة عقود متواصلة من النهب والتخريب والتدمير المتعمد والمستمر بلا هوادة لثرواته ومقدراته. وقد أدى هذا الإنهيار الشامل إلى خرابٍ مماثل في الضمائر والطباع والأخلاق تكشف عنه نكبة الإحرام والبلطحة المتفشيان في حميع أنحاء الوطن والتي تسببت وتتسبب في ترويع

الآمنين وإلحاق أشد أنواع الأذى بهم في ظل غيابٍ مُريب وتغييبٍ مشبوه لسيف القانون القادر على قطع رقاب المجرمين وإستئصال شأفة البلطجية بلا رحمةٍ أو شفقة كما يجب أن يكون. وفي هذا الصدَّدْ فإن نجاح القوات المسلحة المصرية في مواجهة هذه النكبة ـ التي تتعدى آثارها المدمرة نكبة يونيو ١٩٦٧ ـ وفي إستئصال طائفة المجرمين والبلطجية والمسجلين خطر ومعتادي الإجرام الذين لا يتجاوز عددهم النصف مليون مجرم كما صرح السيد وزير العدل من قبلُ سيكون أعظم هدية يمكن أن تقدمها المؤسسة العسكرية الوطنية لشعبها ووطنها. ليس فقط من أجل أمن وسلامة المـواطنين بل ومن أجـل تحقيـق الإستقرار والأمـان اللازمَيْن لعودة عجلة الحياة الطبيعية للدوران في جميع مجالات الخدمات والإنتاج والحياة بالوطن.

٦. إنني من هذا المنطلَّقْ أناشد المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية أن يضعَ نَصْبِ عينيه تحقيق هذا الهدف أولاً وأخيراً وأن يعتبر هذه المهمة حرباً ومعركة عسكرية لا بديل عن النصر فيها ـ وهو أمرُّ من أهـونَ ما يكون إذا صح العزمُ وخلصَت النية ـ تنتهي بإستصال هذه الطائفة من المجرمين والبلطجية كخطوةٍ أولى لتحقيق الأمن والإستقرار اللازمين لبدء عودة الحياة الطبيعية إلى ربوع الوطن. فإنه لمما يبعثُ على الإستغراب والشعور بالصدمة والذهول أن يكون هذا هو حال الشعب وحال الوطن بعد ثورةٍ مجيدة لن ينساها التاريخ قامت من أجل الأمن والعدل والحرية فإذا بجموع الشعب قاطبة تتصدرُها نُخَبِهِ الإنتهازية عديمة الضمير وعديمة الوطنية تنفضٌ عن مبادئها وأهدافها من أجل مصالحها الشخصية والفئوية والطبقية والطائفية دونما مراعاةِ لمصالح الوطن.

٧. ومن نفس هذا المنطلق أيضا فإنني أناشد المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يبادر بصفةٍ عاجلة دونَ تأخير ـ ولحين إستقرار الأمور تماماً ـ إلى تشكيل مجلس للشوري يضم الأكفاء الأمناء من العلماء والخبراء والمتخصصين من أبناء الوطن في الداخل والخارج ليتولى مهام رسم وتحديد الحلول العاجلة والآجلة لمشاكل الوطن في مجالات الحياة المختلفة الإقتصادية والخدمية والزراعية والصناعية والتعليمية والإجتماعية .. الخ .. وإعتبار هذه الحلول بمثابة السياسات التي يجب أن تلتزم بتنفيذها الجهات التنفيذية المختلفة بمستوياتها المتعددة من وزارات ومؤسسات وهيئات .. الخ .. وذلك بدلا من ترك هذه المهام للوزراء العاجزين والفاشلين وعديمي الرأي والرؤي. فمهام التخطيط ودراسة المشاكل ووضع الحلول لها ليست ــ ولا يجب أن تكون ـ وظيفة الوزراء الذين تقتصر مهامهم الدستورية ـ بإعتبارهم أدوات السلطة التنفيذية ـ على تنفيذ الخطط والسياسات التي تضعها الجهة التشريعية التي تضم الخبراء والمتخصصين في مجالات الحياة المختلفة. وفي هذا الصدد فإن تشكيل هذا المجلس سوف يُزيحُ حِمْلاً ثقيلاً من فوق كاهِل المؤسسة العسكرية الوطنية تحملته راضيةً رُغُماً عنها بسبب ظروف الوطن وآنَ لها أن تتكفل بدورها الأهم والأخطر في حماية حدود الوطن وفي مشاركة ودعم الشرطة في توفير الأمن للمواطنين حتى تستعيد مؤسسة الشرطة الوطنية دَوْرَها وتتكفل بدَورها في تحمُّل هذا الواجِب الذي أقسَمَت عليه من أجِل حماية شعبها ووطنها.

 ٨. وختاماً ومن نفس ذلك المنطلق فإنني أناشد المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرة ثالثة أن يضرب بقوة وقسوةٍ على كل الضمائر الخربة التي فقدت إحساسها بالولاء لهذا الوطن ولم يعُد لها من هدفٍ سوى تحقير وتسفيه دور المؤسسة العسكرية الوطنية تارة بالمداومة على إستخدام لقب (العَسْكر) لوصفهم بها وتارة بالغمز واللمز في قدراتها على إدارة أي أمرٍ في أي شئنٍ من الشئون وتارةٍ بالمطالبة في هذه الظروف العصيبة بتكوين مجلس رئاسي من الطامعين في السلطة ممـن يسـمونهم المرشـحين المحتملين للرئاسـة وغيرهـم مـن شُذاذ الآفاق ممن يشايعونهم ويطمعون بدورهم فيما سيتكسبونه من ورائهم وغير ذلك من الممارسات وهي أفعال تدلُّ ـ إن دلت على شيءٍ ـ على خُبْثِ المَقْصَدْ وسوء النية وفساد الطوية التي تكشف أهدافهم ومراميهم. كما أناشد المجلس العسكرى بأن يكتمَ ويُخْمِدَ بغير تردُّد أو مراعاةٍ لأى شعارات زائفة للحرية أو حقوق الإنسان ومن أجل أمن وسلامة وإستقرار الوطن أفواهَ غُربان البَيْنِ الناعِقينِ بالخرابِ صباحَ مساء في جميع وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة الذين يسعَون في الأرض فسادا وإفسادا ربما بأشد مما يفعل المجرمون والبلطجية الذين يقتصر أذاهم وشرُّهم علِي آحادٍ من الأفراد بينما يصيبُ الأذي والضرر والشرور التي ينعقُ بها هؤلاء الغربان جموعَ المواطنين كافة في جميع أنحاء الوطن.

ملحوظة : لقد تم كتابة هذه الرسالة منذ ما يقرب من أربعة أشهر وكان الأملُ في تحسُّن الأحوال وإستقرارها باعِثا على التريُّث في إرسالها ولكن التدهور المضطرد في أحوال الحياة بالوطن يستدعي إجراءاتٍ حاسمة وعاجلة وقاطعة وباترة قد تفيدُ هذه الرسالة في توضيح بعض جوانبها. والله الموفق.

ૹૹૺઌઌૹઌૹૹૹૹૹૹૹ

أستاذ الوراثة الطبية _ كلية طب جامعة عين شمس الحيوية عضو لجنة الهندسة الوراثية والتكنولوجيا والتكنولوجيا المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي المجالس القومية المتخصصة

Dr. Mohammad Saad Zaghloul Salem **Professor Of Medical Genetics Faculty Of Medicine, Ain-Shams University** Cairo, Egypt Phone: 0125874345

https://sites.google.com/site/mszsalem/